

Distr.: General

2 April 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

**البند ١٣٨ من جدول الأعمال****تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان****تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية**

- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري للأمين العام (A/51/784 و A/51/84) اللذين يتضمنان تقريري الأداء لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترتين من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على التوالي. كما نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام (A/51/784/Add.2) الذي يتضمن الميزانية المقترحة لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقارير، بممثلي الأمين العام الذين زودوها بمعلومات إضافية.

- أنشأ مجلس الأمن البعثة بموجب قراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر لفترة أولية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين، مدد المجلس ولاية البعثة في قرارات لاحقة. آخرها القرار ١٠٨٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الذي مددت بموجبه ولاية البعثة إلى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ شريطة استمرار تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار المؤقت ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد أثناء إجراء المحادثات والموقع في طهران في ١٧ آيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (١٩٩٤/١١٠٢، المرفق الأول)، وشريطة أن يبدي الطرفان التزامهما بوقف فعلي لإطلاق النار والمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية.

- وكما هو مبين في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/784/Add.2)، فإن مجموع الموارد المتاحة للبعثة منذ إنشائها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يبلغ ما إجماليه ٨٣٧ ٨٤٤ ٢٠ دولاراً رهناً بأن يمدد مجلس الأمن ولايتها إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧. وتقدر النفقات بمبلغ إجماليه ٥٣٧ ٤٨٠ ١٧ دولاراً. وقسمت على الدول الأعضاء منذ إنشاء البعثة حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ مبالغ مجموعها ٧٥٨ ٩٩٤ ١٧ دولاراً. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاشتراكات الواردة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بلغ مجموعها ٩٦٠ ٨٤١ ١٤ دولاراً، مما نشأ عنه عجز قدره ٦٩٧ ٣٤ ٢٢ دولاراً. وعلاوة على ذلك، بلغت الأرصدة النقدية ٦,١ من ملايين الدولارات في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

- وكما هو مبين في الفقرتين ١٦ و ١٧ وفي المرفق السابع، من التقرير نفسه، تشمل التبرعات مبلغاً قدره ٤٦٣ ٦٧٧ دولاراً قدمته بعثة حكومة ألمانيا وبلغ قدره ٥٣٧ ٧٠ دولاراً قدمته حكومة سويسرا في شكل لوازم طبية. أما الصندوق الاستئماني الذي أنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) لدعم تنفيذ اتفاق طهران، وبخاصة أنشطة اللجنة المشتركة، فقد تلقى حتى الآن تبرعات بلغ مجموعها ٢٢٤ ٨٢ دولاراً تتألف من مبلغ نقدى قدره ٥٤ ٢٢٤ دولاراً قدمته المملكة المتحدة وبلغ قدره ٢٨٠٠٠ دولار قدمته الولايات المتحدة في شكل خطاب ائتمان.

تقريراً للأداء لفترتين من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

- ٥ يتضمن تقريراً للأمين العام المؤرخان ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/784) و Add.1 معلومات عن الأداء المالي للبعثة لفترتين من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على التوالي. كما يوجز التقريران الإجراءات التي يتبعها أن تتخذها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة فيما يتعلق بتمويل البعثة.

- ٦ وكما هو مبين في الفقرة ٥ في كلا التقريرين، فإن مجموع الموارد التي أتيحت على أساس تناسبي للبعثة لكامل الفترة من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ يبلغ إجماليه ٣٠٠٠٠٠ دولار (صافي ٣٠٠٠٠٠ دولار). وتبليغ النفقات ما إجماليه ١٠٠٠٠٠٠ دولار (صافي ٦٧٦٠٠٠ دولار)، مما ينشأ عنه رصيد غير مرتبط به إجماليه ٢٨٦٠٢٠٠ دولار (صافي ٢٦٣٦٠٠ دولار).

- ٧ ووفقاً للمعلومات الواردة في التقريرين، بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة للفترة نفسها ٨٠٠٠٠٠ دولار. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة خفضت إلى مستوى ٥١٠٠٠٠٠ دولار في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، وقد اتصل الجزء الأكبر منها بالاتصالات عن طريق الخطوط التجارية نتيجة بظهور إعداد الفواتير وما يلزمها من تجهيز فيما يتعلق بمرافق شبكة إنمارسات.

- ٨ وتشير الفقرتان ٦ و ٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (A/51/784) إلى تحقيق وفورات في بعض بنود الميزانية للفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نظراً إلى أن سفر تناوب المراقبين العسكريين كان دون المتوقع أصلاً وإلى وجود معدل شغور بنسبة ٧٪ في المائة في فئة الموظفين المدنيين الدوليين وإلى عدم استخدام طائرات الهليكووتر، وهذه البنود هي: تكاليف الأفراد العسكريين (٩٠٠ دولار)، تكاليف الموظفين المدنيين (٦٠٠٤٧٩ دولار)، أماكن العمل والإقامة (١٠٠٠١١ دولار)، عمليات النقل (٢٠٠٤٠٠ دولار)، العمليات الجوية (٣٠٠٥٩٦ دولار)، والاتصالات (٣٦٤٠٠ دولار)، وبرامج الإعلام (٦٠٠٣٣ دولار)، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٢٠٠٤٥ دولار).

- ٩ وفي فترة الإبلاغ التالية (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦) تحققت في نفس بنود الميزانية المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه، فيما عدا بند الاتصالات، الوفورات التالية: ٩٠٠٢٩٢ دولار في تكاليف الأفراد العسكريين، و ٤٠٠٢٢٤ دولار في تكاليف الموظفين المدنيين، و ٦٠٠٦٥٢ دولار في بند أماكن العمل والإقامة، و ٠٠٠٤٩ دولار في عمليات النقل، و ٦٠٠٣٧٠ دولار في العمليات الجوية، و ٨٠٠٣٦ دولار في اللوازم والخدمات، و ٤٠٠٥١٥١ دولار في الاتصالات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتحقق معظم هذه الوفورات لأن بدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة للمراقبين العسكريين والموظفين الدوليين كان دون المبلغ المدرج في الميزانية وأن تكاليف سفر المراقبين العسكريين كانت دون المتوقع ولعدم استخدام طائرات الهليكووتر. وتشمل صافي الاحتياجات الإضافية البالغ ١٠٠١٤ دولار في إطار بند الاتصالات عن احتياجات إضافية قدرها ٤٠٠٣٩ دولار، وهو مبلغ سددته البعثة لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة لتفطير تكاليف شحن قطع غيار ولوازم نقلت إليها من قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد قابلت هذه الاحتياجات جزئياً وفورات قدرها ٢٥٣٠٠ دولار في إطار بند الاتصالات التجارية، على النحو المبين في الفقرات ٣١ إلى ٣٣ من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/784/Add.1).

- ١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً وجود وفورات قدرها ١٠٠١٨٤ دولار في إطار بند بدل الإقامة المقرر للبعثة بالنسبة للمراقبين العسكريين و ٥٠٠٢٦٥٠٠ دولار للموظفين الدوليين بالنسبة لكامل الفترة المشمولة بتقريري الأداء. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه كان من الصعب توفير الموظفين الملائمين لشغل جميع الوظائف المأذون بها بالنسبة للموظفين المدنيين نظراً لما تنتطوي عليه هذه البعثة من مشاكل. أما بالنسبة للإجراءات التصحيحية التي اتخذتها البعثة، فبعد أن وجد مكتب المراقبة الداخلية مدفوعات زائدة في إطار بند بدل الإقامة المقرر للبعثة أشار إليها في تقريره المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/432)، المرفق، أبلغت اللجنة بأنه تم حتى الآن استرداد ما

مجموعه ٣٠٠ دولار من المدفوّعات الزائدة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة لدى الاستفسار، بالإجراءات التصحيحيّة التي اتخذتها البعثة تنفيذاً للتوصيات أخرى صادرة عن مكتب المراقبة الداخلية.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة أنه تمت مراجعة حسابات البعثة من جانب مكتب المراقبة الداخلية في تموز/يوليه ١٩٩٥ ومن جانب مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين في أول سبتمبر ١٩٩٥. وفي رأي اللجنة أن تحسين التنسيق وتخصيص الوقت بصورة أفضل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات قد يعود للبعثة بفائدة أكبر. إلا أنه تم إبلاغ البعثة بأنه من المقرر أن يجري مكتب المراقبة الداخلية عملية مراجعة الحسابات المقلبة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وأنه كان من المقرر أن يسافر مجلس مراجعي الحسابات إلى طاجيكستان في آذار/مارس ١٩٩٧. غير أنه تم إرجاء السفر نظراً للحالة الأمنية السائدة.

١٢ - وتلاحظ اللجنة أن التبرّعات لم تكن معروضة بوضوح في تقريري الأداء. إذ لم تتم إلا في الفقرة ١٦ من المرفق الثاني للتقرير الأول (A/51/784/Add.1) الإشارة إلى أن مقر البعثة في دوشنبى يقدم من حكومة طاجيكستان مجاناً بموجب اتفاق مركز البعثة على أن البعثة تتحمل مسؤولية صيانة أماكن العمل وإيقاعها بحالة جيدة. وتشير الفقرة ٢٩ من المرفق الثاني والفقرة ٣٣ في المرفق الثاني للتقرير بين على التوالي إلى أن استخدام خطوط الهاتف التركية يتم دون أن تتحمّل البعثة أي تكاليف إضافية. ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة بأن توفير هذه الخدمة توقف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وترى اللجنة أنه يمكن في المستقبل تبيان التبرّعات بوضوح أكبر في الميزانيات المقترحة وتقارير الأداء. علاوة على ذلك، تشیر اللجنة إلى أن مبدأ الميزنة الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٤٣ المؤرخ ٢٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و٤٤ المؤرخ ١٩٢٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لا يطبق باستمرار. وتعتزم اللجنة معالجة هذه المسألة في تقرير لاحق.

١٣ - وعلاوة على ذلك، لا يوفر أي من تقريري الأداء تفسيراً واضحاً لما انتطواه عليه من تجاوز أو توفير في النفقات. أما المشاكل التي تدعى الأمانة العامة أنها صادفتها، فهي تتصل بقصر مدد الولايات التي تم إقرارها قبل اتخاذ القرار ٤٩/٢٢٢ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتفهم اللجنة سبب إدراج مبالغ زائدة في إطار بنود استئجار أماكن العمل والصيانة واللازم والمنافع بالنسبة للفترة الأولى الممتدة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على النحو المبين في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٨ من المرفق الثاني (A/51/784) إلا أن إدراج مبالغ زائدة في إطار نفس بنود الميزانية في تقرير الأداء للفترة التي تلت ذلك والممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/784/Add.1)، الفقرات ١٧ و ١٨ و ٢٠ من المرفق الثاني) يوضح الحاجة إلى تشذيب ووصل أساليب التخطيط والميزنة والإبلاغ في البعثة، ولا سيما العمل على نشر تقارير الأداء في الوقت المناسب خلافاً لحالة التقرير المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (A/51/784) الذي صدر بعد نحو ١٣ شهراً من انتهاء الفترة التي يشملها.

١٤ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً الوفورات في النفقات البالغة ٥٦٠٠٠ دولار في إطار بند الجرایات للفترة الممتدة من ٧ حزيران/يونيه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ المしまولة بتقريري الأداء. وأبلغت اللجنة كذلك أنه طلب من موقع الأفرقة، كتدبير وقائي، أن تخزن الجرایات تحسباً لتدور الحالـة الأمنـية. ونظراً لعدم تدورـ الحالـة الأمـنية، خفضـت المخـزوـنـاتـ ولمـ تـكـنـ هـنـاكـ حاجـةـ إـلـىـ شـرـاءـ جـرـايـاتـ خـلـالـ أيـ مـنـ فـتـرـتـيـ المـيزـانـيـةـ.

١٥ - بـالمـثـلـ، تـلـاحـظـ الـجـلـجـةـ الـاسـتـشـارـيـةـ وـجـودـ تـجـاـزـوـاـنـ فيـ الإنـفـاقـ قـدـرـهـ ٨٠٠ـ ٦٧٩ـ ٥٦٠٠ـ دـولـارـ فـيـ يـعـلـقـ بـاستـخدـامـ الطـائـراتـ الثـابـتـةـ الـجـنـاحـيـنـ خـلـالـ كـامـلـ الفـتـرـةـ الـمـنـتـهـيـةـ فـيـ ٢٠ـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيهـ ١٩٩٦ـ،ـ فـيـ حـيـنـ كـانـتـ المـبـالـغـ الـمـدـرـجـةـ فـيـ المـيـزـانـيـةـ لـلـفـتـرـتـيـنـ بـقـيـمـةـ ٤٠٠ـ دـولـارـ وـ ٤٠٠ـ دـولـارـ عـلـىـ التـوـالـيـ عـلـىـ النـحـوـ الـمـبـيـنـ فـيـ الـفـقـرـةـ ٢٥ـ مـنـ الـمـرـفـقـ الثـانـيـ وـالـفـقـرـتـيـنـ ٢٨ـ وـ ٢٩ـ مـنـ الـمـرـفـقـ الثـانـيـ لـلـتـقـرـيرـتـيـنـ.ـ وـفـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ،ـ فـإـنـ الـمـبـالـغـ الـمـخـصـصـ لـعـمـلـيـاتـ طـائـراتـ الـهـلـيـكـوـبـترـ وـمـجـمـوـعـهـ ١٩٢٨٢٠٠ـ دـولـارـ لـمـ يـسـتـخـدـمـ خـلـالـ الـفـتـرـتـيـنـ قـيـدـ الـاـسـتـعـارـاضـ (ـانـظـرـ الـفـقـرـةـ ٢٤ـ مـنـ الـمـرـفـقـ الثـانـيـ وـالـفـقـرـةـ ٢٧ـ مـنـ الـمـرـفـقـ الثـانـيـ عـلـىـ التـوـالـيـ).ـ وـفـيـ حـيـنـ أـنـ الـلـجـجـةـ لـاـ تـعـتـرـضـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الطـائـراتـ الثـابـتـةـ الـجـنـاحـيـنـ عـلـىـ النـحـوـ الـمـبـيـنـ فـيـ تـقـرـيرـ الأـدـاءـ لـلـفـتـرـةـ الـمـنـتـهـيـةـ فـيـ ١٥ـ كانـونـ الأولـ/ـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٥ـ،ـ فـإـنـهـ تـرـىـ أـنـهـ كـانـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـبـعـثـةـ أـنـ تـفـيـدـ مـنـ الـخـبـرـةـ الـمـكـتـسـبـةـ وـأـنـ تـطـلـبـ موـاـدـ لـتـفـطـيـةـ تـكـالـيفـ خـدـمـاتـ الطـائـراتـ الثـابـتـةـ الـجـنـاحـيـنـ وـتـقـدـمـ تـبـرـيرـاـ لـذـلـكـ بـالـنـسـبـةـ لـفـتـرـةـ ماـ بـعـدـ ١٦ـ كانـونـ الأولـ/ـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٥ـ.

١٦ - والتمس اللجنة تفسيرات إضافية فيما يتعلق بالمبالغ المرحلية من الفترات السابقة، وعلى سبيل المثال مبلغ ٤٠٠ دولار المبين في الفقرة ٢٩ من المرفق الثاني للتقرير الثاني والمتعلق برحلات إعادة الإمداد من قوات السلام التابعة للأمم المتحدة؛ والاحتياجات الإضافية البالغة ٣٩٠٠ دولار التي تمثل مبلغاً سددته البعثة لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة (الفقرة ٣٢)؛ ومبلغ ٨٠٠٦ دولار المدرج في إطار بند القرطاسية واللوازم المكتبية المرحل من الفترة السابقة والمشار إليه في الفقرة ٤ من المرفق الثاني للتقرير الأول. وأبلغت اللجنة بأن هذه المبالغ المرحلية نشأت عن عدم الالتزام بأموال خلال فترة الولاية إذ أن التكاليف ذات الصلة لم تكن متاحة قبل ذلك بسبب حالات التأخير الطويل في تجهيز القسائم الداخلية وترى اللجنة أن هذا التفسير غير مرض وتأمل في أن يتم اتخاذ إجراء لتجنب أن يتكرر ذلك في المستقبل.

١٧ - ولاحظت اللجنة أيضاً، عند نظرها في تقريري الأداء، أنه تم تكبد نفقات بالنسبة لعدة بنود لم تكن محسوبة في التكاليف التقديرية، وذلك من خلال نقل الموارد فيما بين بنود الميزانية المأذون بها. وينطبق ذلك على البند ١٠، اللوازم والخدمات حيث ترد احتياجات إضافية قدرها ٢٤٧٠٠ دولار بالنسبة لبنيود الذي الرسمي والأعلام والشارات (انظر الفقرة ٤٥ من المرفق الثاني للتقرير الأول)؛ والبند ١٦، الشحن الجوي والسطحى حيث بلغ مجموع الاحتياجات ٥٠٠ دولار لتفطية تكلفة شحن معدات اتصالات من بريندizi وليريا (انظر الفقرة ٥٠).

١٨ - ويتضمن التقرير الثاني أمثلة مشابهة: احتياجات إضافية قدرها ١٢٠٠٠ دولار في إطار بند تكاليف السفر لتفطية تكلفة رحلة قام بها موظفون من المقرر إلى منطقة البعثة للاشتراك في المحادثات التي أجريت بين الطرفين الطاجيكين؛ واحتياجات إضافية قدرها ٥٥٠٠ دولار لسداد عامل استهلاك المعدات الطبية المقدمة من حكومة سويسرا بموجب طلب توريد (انظر الفقرة ٣٠ أدناه)؛ واحتياجات إضافية قدرها ٥٩٠٠ دولار في إطار بند خدمات متنوعة أخرى، وبلغ ٨٠٠ دولار في إطار بند مخزونات التموين والمخزونات العامة.

١٩ - أما فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، فقد التمكنت اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة معلومات أخرى بالإضافة إلى المعلومات الواردة في تقريري الأداء. فقد قدمت مطالبة بقيمة ٧٢١٤٦ دولاراً تتصل بوفاة أحد المراقبين العسكريين في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكما هو مبين في المرفق الأول للتقرير الثاني، تم في هذا الصدد، تكبد نفقات زائدة قدرها ١٠٠٥١ دولار خلال الفترة الممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأبلغت الأمانة العامة اللجنة أنه تم دفع باقي المبلغ من الاعتمادات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن أحد المراقبين العسكريين أصيب بجروح في حادث سيارة في شهر تموز/يونيه ١٩٩٥ وأن موظفنا محلياً قُتل في حادث سيارة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقد تم استلام المطالبات المتعلقة بهاتين الحالتين إلا أنه لم يتم تسويتها بعد.

٢٠ - وتشير الفقرة ٩ من التقرير الأول للأمين العام والفقرة ٨ من التقرير الثاني إلى أن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأصلة فيما يتعلق بتمويل البعثة يتمثل في اتخاذ قرار بأن تخصص من الأنصبة التي ستقرر على الدول الأعضاء مستقبلاً حصة كل منها في كل من الرصيدين غير المرتبط بهما، وبلغ إجمالي الرصيد الأول ١٥٤٨٠٠٠ دولار (صافيه ٨٠٠١٤٠٢ دولار) للفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وإجمالي الرصيد الثاني ٣١٢٢٠٠٠ دولار (صافيه ٨٠٠٢٦٠١ دولار) للفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وتوافق اللجنة الاستشارية على هذه المقترنات.

الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يونيه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٢١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغاً إجمالياً ٩٠٠٠٤٧٨٧٤ دولار (صافيه ٦٧١٦٠٠ دولار) للفترة من ١ تموز/يونيه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بما في ذلك مبلغ قدره ٤٠٠١٧٦ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام يقسم فيما بين الدول الأعضاء بمعدل شهري إجمالي ٦٢٢٤٢ دولاراً (صافيه ٩٦٧٥٨٠ دولار)، وهنا يقرار يتخذ مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٤٤ - وتبليغ التكاليف التقديرية التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/784/Add.2) ما إجماليه ٧٩٦٧٧٠٠ دولار (صافي ٣٠٠٤١٣٧ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتبين هذه التقديرات زيادة قدرها ٦٦٥٢٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية أو بنسبة ٩,١٪ في المائة بالمقارنة بفترة الـ ١٢ شهرًا السابقة نتيجة الاحتياجات الإضافية في إطار بنود الموظفين المدنيين وعمليات النقل والعمليات الجوية. وتزيد الحصة الشهرية البالغ إجماليها ٦١٧٧٧٥ دولاراً (صافي ٦٦٣٩٧٥ دولار) بنسبة ٦٪ في المائة بالقيمة الإجمالية بالمقارنة بالفترة السابقة.

٤٥ - وتشمل تقديرات التكاليف الاحتياجات بالنسبة لـ ٤٤ مراقباً عسكرياً و ٦٦ موظفاً دولياً ومحلياً (٢٦ موظفاً دولياً و ٤٠ موظفاً محلياً)، أي بما فيه زيادة عن عدد الموظفين الحالي البالغ ٥٩ (٢٤ موظفاً دولياً و ٢٥ موظفاً محلياً). كما أنها تشمل الاحتياجات المتعلقة بزيادة المقررة في عدد مواقع الأفرقة من ٩ إلى ١١ موقعاً. والتمست اللجنة تفسيراً بشأن الأساس المنطقي من حيث العمليات لزيادة عدد المواقع إلا أنها لم تلتقي أي تفسير.

٤٦ - ووصفت التكاليف التقديرية في ضوء التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرخين ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1996/1010 و S/1997/56) والاجتماعات المعقدة في موسكو في كانون الأول/ديسمبر وفي طهران في كانون الثاني/يناير والتي أفضت إلى توقيع اتفاق بشأن إعادة العمل بوقف إطلاق النار وبروتوكول يحدد وظائف وسلطات لجنة المصالحة الوطنية وبروتوكول يتعلق باللاجئين، مما وفر زخماً جديداً للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وقد رحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في المحادثات الجارية بين الطرفين الطاجيكيين في بيان صدر عن رئيسه في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/6).

٤٧ - وخلال نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام، استمعت اللجنة أيضاً إلى ممثل للأمين العام اطلعها على آخر الأحداث. وما زال نشاط الجماعات المسلحة، التي لا تخضع لأي سيطرة فعلية من الحكومة أو المعارضة الطاجيكية المتحدة، يمثل عقبة خطيرة بحيث تجعل الاضطلاع بعمليات البعثة أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وقد أدى تدهور الحالة الأمنية وأخذ رهائن من بين موظفي البعثة في الآونة الأخيرة إلى وقف فعلي تكريباً لعمل الوكالات الأخرى العاملة في المنطقة ونقل معظم موظفي البعثة من جميع مواقع الأفرقة إلى أوزبكستان. بحيث لم يبق في ذلك الوقت في دوشانبي إلا ٦ مراقبين عسكريين و ٧ موظفين دوليين. إلا أنه تم إبلاغ اللجنة أن الوضع لا يزال متقلباً وأنه يخضع باستمرار لعمليات رصد وإعادة تقييم يصطد بها في ضوء الإفراج عن الرهائن الذي تم مؤخراً والمحادثات التي جرت في موسكو في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ والمحادثات التي ستنتاف في طهران في ٩ نيسان/أبريل.

٤٨ - وترى اللجنة أن ما ستمخض عنه الأزمة المالية قد يكون له أثر في فترة الميزانية الحالية وينشأ عن تغييرات في تنفيذ التكاليف التقديرية المقدمة في تقرير الأمين العام. وبناءً على ذلك، فقد يتغير إجراء تنقية، كما يتعين بيان جميع التغييرات في تقرير الأداء ذي الصلة.

٤٩ - أما مجموع التكاليف التقديرية الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/784/Add.2)، فيستند ٤٤ في المائة منها إلى التكاليف والنسب القياسية بينما تتصل نسبة ٥٦ في المائة المتبقية بالاحتياجات الخاصة بالبعثة؛ وتبلغ التكاليف غير المتكررة ٢٦٦٥٠٠ دولار بينما تبلغ التكاليف المتكررة ما إجماليه ٧٧٠١٢٠٠ دولار.

٥٠ - وكما هو مبين في الفقرة ١٢ من التقرير نفسه، فإن عدداً من برامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الصليب الأحمر الدولي، تشارك بنشاط في الأنشطة وغيرها من أنشطة تقديم المساعدة إلى طاجيكستان. والتمست اللجنة الاستشارية معلومات إضافية بشأن وجود أي ترتيبات لاشتراك عدة وكالات في موقع واحد أو تقاسم التكاليف إلا أنها لم تلتقي إلا تأكيداً بأن بعض الوكالات تتعاون مع البعثة فيما يتعلق بنقل المعدات داخل منطقة البعثة وإلى أوزبكستان ومنها، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل. ولا يزال القلق يساور اللجنة فيما يتعلق بالافتقار إلى التعاون فيما بين هذه الكيانات بالنسبة لاستخدام نفس المرافق مثل النقل (غير نقل المعدات) والاتصالات وأماكن العمل، مما ينشأ عن نفقات غير لازمة تغطي من الاشتراكات والتبرعات.

٤٩ - أما التقدير البالغ ٥٧١ ٤٠٠ دولار المدرج في إطار بند تكاليف الأفراد العسكريين، فهو يغطي كامل تكاليف عنصر المراقبين العسكريين البالغ عددهم ٤٤ مراقباً. ويشمل هذا المبلغ دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة بالمعدلات التي جرى استعراضها في شباط/فبراير ١٩٩٦ على النحو المبين في المرفق الثاني - ألف للتقرير، ورحلة تناوب واحدة لكل مراقب. أما فيما يتعلق بالمبلغ المدرج في إطار بند الجرایات، فإن اللجنة تلاحظ الزيادة في جرایات الطوارئ من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً بالنسبة لـ ٤٤ مراقباً عسكرياً و ٢٦ موظفاً دولياً على النحو المبين في الفقرة ٢ من المرفق الثاني - جيم.

٥٠ - ويرد مبلغ قدره ٥٠٠ دولار في إطار بند المعدات المملوكة للوحدات. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن حكومة سويسرا كانت قد قدمت ٣٢ وحدة من المعدات الطبية بلغت قيمتها ٨٣٠ ٩١ دولاراً، وهي معدات كانت الأمم المتحدة ستضطر لولا ذلك إلى شرائها بتكلفة أكبر. وبموجب الاتفاق المعمول به، ستتسدد الأمم المتحدة سنوياً ٦,٧ في المائة من قيمة المعدات (٥٠٠ دولار) وفقاً لشروط طلب التوريد. علاوة على ذلك، فإن هذا الترتيب، الساري منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ورد سابقاً في إطار بند الميزانية المعنون معدات أخرى، وبخاصة المعدات الطبية ومعدات طب الأسنان.

٥١ - وأدرج مبلغ قدره ٣٧٤٩ ٨٠٠ دولار في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين بالنسبة لـ ٢٦ وظيفة من فئة الموظفين المدنيين و ٤٠ وظيفة من فئة الموظفين المحليين، مما يمثل زيادة قدرها ٧ وظائف في ملاك الموظفين، على النحو المبين في الفقرة ٢٢ أعلاه، وكما هو موضح في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، كان قد تم شغل ١٢ من أصل ١٣ وظيفة مأذون بها في الفئة الفنية وكانت الوظيفتان المأذون بهما في فئة الخدمات العامة مشغولتين، شأنهما في ذلك شأن الوظائف الـ ٩ في فئة الخدمة الميدانية و ٢٤ وظيفة من الوظائف الـ ٣٥ المأذون بها في فئة الموظفين المحليين. وبالتالي، فإن المبلغ المدرج يفترض شغل كل الوظائف، وهو أمر قد يتأثر بالتطورات الراهنة.

٥٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً، على النحو المبين في الفقرة ٤ أعلاه، أن حكومة ألمانيا قدمت تبرعاً نقدياً بقيمة ٤٦٣ ٧١٧ دولاراً، تم الإبلاغ عنه منذ عام ١٩٩٥، بهدف تغطية تكلفة عمليات طائرات الهليكووتر للبعثة. وكان من المقرر استخدام المبلغ بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إلا أنه لم يتم حتى الآن استخدام هذا المبلغ إذ لم يتم الاختباء بأي عمليات لطائرات الهليكووتر (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة عدم توافر أي معلومات بشأن الإيرادات المتنوعة، مثل الفوائد من التبرعات. وتطلب اللجنة الاستشارية تضمين التقارير المقبلة هذه المعلومات.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن التقدير المدرج في إطار بند العمليات الجوية، هو مبلغ قدره ٦٧٥ ٠٠٠ دولار، وأن المفاوضات جارية لاستئجار طائرة هليكووتر واحدة، على النحو المبين في الفقرة ١٨ من المرفق الثاني - جيم لتقرير الأمين العام. وفي ضوء التجربة السابقة المبينة في أحد تقارير الأمين العام، توصي اللجنة بأن يطلب الأمين العام من الجهة المانحة أن تأذن باستخدام التبرع النقدي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في حال توفر طائرة الهليكووتر. وفي حال موافقة الجهة المانحة على ذلك، طبقاً لمعاملة التبرعات المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٤٢ با٤، سيخصم هذا المبلغ من الأنشطة التي ستقرر مستقبلاً على الدول الأعضاء فيما يتعلق بتمويل البعثة.

٥٤ - وtourd الفقرة ٧ من المرفق الثاني - جيم سفر الممثل الخاص للأمين العام وموظفي الدعم التابعين له إلى بلدان مجاورة للاشتراك في المحادثات والمشاورات الجارية بين الطاجيكين. ولم يطلب أي مبلغ في إطار بند بدل الإقامة المقرر للبعثة. إلا أن الفقرة ١٩ من المرفق نفسه، التي تتناول الطائرات الثابتة الجناحين، tourd مبلغاً لتغطية تكاليف استئجار رحلات من المقرر أن يقوم بها الممثل الخاص ومسؤولون حكوميون للاشتراك في المحادثات الجارية بين الطاجيكين. وأبلغت اللجنة أن البعثة كانت أحياناً توفر الدعم للمسؤولين الحكوميين. وفي هذه الحالات وفي الرحلات التي يصطحب بها الممثل الخاص موظفين ثبت أن استئجار الرحلات يكون فعالاً من حيث التكاليف في حين يتم اللجوء إلى الرحلات التجارية عندما يسافر الممثل الخاص وحده. وتطلب اللجنة الاستشارية من البعثة أن تكفل التخطيط والتنسيق بصورة ملائمة بغية التوفير في تكاليف السفر.

٣٥ - وأدرج تقدير بمبلغ ٨٠٠٠ دولار لتفطية تكاليف رحلة واحدة لإعادة الإمداد بالنسبة لمجموعه من المعدات في بريند يسي إلى دوشانبي حيث أنه، كما هو مبين في الفقرة ١٩ من المرفق الثاني - جيم، لا يوجد بديل آخر يعول عليه لهذا الغرض ويكون فعالاً من حيث التكليف. وتعتبر اللجنة تفسيرات إضافية لضمان عدم إزدواجية تكاليف الشحن في إطار عدة بنود وفعالية التكاليف بالنسبة لاستخدام المبلغ المدرج في الميزانية للرحلة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن هذه البنود تشمل معدات الاتصالات وأثاث المكاتب والمولدات الكهربائية وأنه، وبالتالي، لم يعد هناك حاجة إلى ما قدر للشحن في إطار كل من هذه البنود، أي ما مجموعه ٨٢٠٠ دولار. وبالتالي، يمكن تخفيض التكاليف التقديرية بما يوازي هذا المبلغ؛ وتوصي اللجنة بتبيان الوفورات في تقرير الأداء.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة مبلغ ١١٠٠٠ دولار المدرج في إطار بند برامح الإعلام والمبيين في الفقرة ٤٢ من المرفق نفسه لتفطية تكاليف الإنتاج المحلي للملصقات وملحقات الصحف. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار، أن وسائل الإعلام الرسمية لا تصل إلا بنسبة ضئيلة جداً من السكان، ومعظمهم في العاصمة، لذا فإن الهدف من المبلغ المدرج في إطار هذا البند هو القيام عن طريق المحطات الميدانية بإذاعة ونشر المعلومات المتعلقة بولاية البعثة وأنشطتها ومعلومات مستكملة بشأن المفاوضات السياسية وإجراءات التحقق من وقف إطلاق النار وأنشطة اللجنة المشتركة المعنية برصد اتفاق وقف إطلاق النار والنشرات الصحفية.

٣٧ - وتبين الفقرة ٢٥ من التقرير الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة فيما يتعلق بتمويل البعثة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٧٩٦٧٧٠٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤١٣ ٧ دولار) للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وبأن تقسمه على الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ٦٦٣٩٧٥ دولاراً (صافيه ٦١٧٧٧٥ دولاراً)، وهنا بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة.
